

Distr.: General
1 October 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال
المناقشة العامة

رسالة مؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

وفقاً للتعليمات المنشورة بشأن ممارسة حق الرد، تود المملكة المتحدة أن تمارس حقها في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي الموقر.

ففي 25 أيلول/سبتمبر 2021، وضمن إطار البند 8 من جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، المعنون "المناقشة العامة"، أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند والإقليم البريطاني في المحيط الهندي، وردا على ذلك، تود المملكة المتحدة إدراج البيان التالي في المحضر الرسمي لوقائع الجلسات:

لا يخامر المملكة المتحدة أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند، ولا فيما هو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من عهدي الأمم المتحدة الخاصين بحقوق الإنسان من مبدأ وحق تقرير المصير بالنسبة لأهالي جزر فوكلاند، بحيث تكون لهم الحرية في تقرير وضعهم السياسي والسعي إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذا معناه أنه لا مجال للحوار بشأن السيادة ما لم يُبدأ أهالي جزر فوكلاند رغبتهم في ذلك. فالاستفتاء الذي أُجري في عام 2013 - والذي أعرب فيه 99,8 في المائة من المشاركين عن رغبتهم في الإبقاء على وضعهم الحالي بصفتهم إقليمًا تابعًا للمملكة المتحدة - وجّه رسالة واضحة مفادها أن أهالي هذه الجزر لا يريدون حوارًا بشأن السيادة. وعلى الأرجنتين أن تحترم هذه الرغبة.

لقد وردت في البيان إشارات إلى بعض القرارات، إلا أن أيًا منها لا يغيّر أو يضعف التزام الأمم باحترام مبدأ تقرير المصير الملزم قانونًا. لذلك، تعلق حكومة المملكة المتحدة أهمية كبرى على مبدأ وحق تقرير المصير، وفق ما هو مبين تبعًا في المادة 1-2 من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.



ومن هذا المنطلق، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حق أهالي جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم ومستقبلهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بأنفسهم. ويشمل ذلك تأييدها القاطع لحق أهالي جزر فوكلاند في تنمية مواردهم الطبيعية بما يعود عليهم بالمنفعة الاقتصادية.

ولا يخامر المملكة المتحدة أيضا أدنى شك في سيادتها على أرخبيل شاغوس، الذي ما فتئ يخضع للسيادة البريطانية منذ عام 1814. ولم يكن لموريشيوس قط سيادة على الأرخبيل، ونحن لا نعترف بادعائها. ومع ذلك، فنحن ملتزمون منذ عهد بعيد، بموجب تعهد قطعناه أول مرة في عام 1965، بالتنازل عن سيادتنا على الإقليم لفائدة موريشيوس عندما تنتقي الحاجة إليه لأغراض دفاعية. ونحن متمسكون بذلك بالالتزام.

وإن هذا النزاع نزاعٌ ثنائي، وهو ليس مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار. وقد شعرت المملكة المتحدة بخيبة الأمل لما أُحيلت هذه المسألة إلى محكمة العدل الدولية، وهو ما يتعارض مع المبدأ القائل بأن المحكمة ينبغي ألا تنتظر في المنازعات الثنائية دون موافقة كلتا الدولتين المعنيتين. والفتوى الصادرة في عام 2019 هي عبارة عن مشورة قُدمت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلبها؛ وهي ليست حكما ملزما قانونا.

وأرجو ممتنةً التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 8 من جدول الأعمال.

(توقيع) باربرا وودوارد